وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولـــة الكويـت

نشرة الصحافة

اليـــوم:	الاثنين
التاريخ :	2026-2-9

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تقرير إخباري

الهوية الوطنية في صميم العدالة

تكويت النيابة العامة استحقاق وطني لا يحتمل التأجيل

■ النائب العام اضطلع بمسؤولية إعادة تنظيم العمل داخل النيابة العامة

المحرر القضائي

جاء تكويت النيابة العامة في إطار رؤية دولة شاملة، تجاوزت الاعتبارات الإدارية الضيقة، وتعاملت مع الوظيفة القضائية بوصفها أحد مقومات السيادة، ومجالاً لا يُدار إلا بمنطق المسؤولية الوطنية، حيث اتصل مباشرة بجوهر الدولة وحدود ما تُفوّضه وما تحتفظ به لنفسها. فالتحقيق، والتصرف في الدعوى، وفحص الأحكام، ليست أعمالاً فنية محايدة، بل مهاماً تمس صميم اختصاص الدولة في إقامة الدعوى الجزائية ومتابعتها حيث تُمارَس باسم الدولة، وتُحمّل مسؤوليتها كاملة.

سعد الصفران

■ تمكين الكفاءات الوطنية خيار مؤسسي لا يقبل أنصاف الحلول

■ النيابة الكلية في صدارة توجه التكويت باعتبارها الحلقة التي تُراجع عندها القضايا

من هذا المنطلق، جاء تنفيذ توجيهات صاحب السمو أمير البلاد، بتكويت الوظائف القضائية، باعتباره استحقاقاً وطنياً لا يحتمل التأجيل، وخياراً مؤسسياً لا يقبل أنصاف الحلول.

وفي تنفيذ هذا الخيار، اضطلع النائب العام بمسؤولية مباشرة في إعادة تنظيم العمل داخل النيابة العامة، واضعاً النيابة الكلية في صدارة هذا التوجه، باعتبارها الحلقة التي تُراجع عندها القضايا الواردة من مختلف النيابات، وتُفحص فيها الأحكام قبل اتخاذ القرار بشأنها، بما يضمن اتساق التصرف القضائي، وسلامة ما يُنسب إلى النيابة العامة من قرارات.

فوظيفة النيابة العامة، بطبيعتها، ليست وظيفة تشغيلية قابلة للتدوير السريع، بل مسؤولية تمس الحقوق والحريات، وتُباشَر باسم الدولة، وتنعكس آثارها مباشرة في الثقة العامة بمنظومة العدالة. وتتضاعف هذه الخصوصية حين يتعلق الأمر بالنيابة الكلية، بحكم ما تمثله من موقع محوري داخل النيابة العامة، حيث تُراجع القضايا الواردة من مختلف النيابات الجزئية والتخصصية، وتُفحص الملفات من حيث سلامة التكييف، وقوة الدليل، وصحة الإجراء، قبل عرضها على السادة المحامين العامين لاتخاذ القرار النهائي بشأنها، حفظاً أو إحالة، وفقاً لأحكام القانون.

خطة مدروسة

في هذا الإطار، باشر النائب العام تنفيذ خطة مدروسة لدعم هذا المستوى الحساس من العمل في النيابة العامة، من خلال نقل دفعة أولى ضمّت خمسة عشر عضواً من أعضاء النيابة العامة إلى النيابة الكلية، عهد إليهم مباشرة مهام مراجعة القضايا ودراستها قانونياً، وعرضها على السادة المحامين العامين. ثم أُلحقت بهذه الدفعة دفعة ثانية من نخبة مديري النيابات الجزئية والتخصصية، ضمّت سبعة أعضاء للقيام بالمهام ذاتها من فحص القضايا والطعون وعرضها على السادة المحامين العامين، في توجه يستهدف تعزيز هذا الدور بخبرات ميدانية متراكمة، بما يكفل استقرار الأداء، وسلامة القرار، وحسن ما يُنسب إلى النيابة العامة من تصرفات.

ومن هذا المنطلق، لم يكن توطين الوظائف في النيابة العامة في هذا المستوى المتقدم إجراءً شكلياً، بل مسؤولية وطنية بالغة الحساسية، تتطلب تخطيطاً دقيقاً وتنفيذاً متدرجاً يحفظ استقرار العمل، ويضمن انتقال الخبرة دون فراغ أو ارتباك.

وتكشف هذه الخطوات المتتابعة عن أن التكويت في هذا السياق لم يُنظر إليه باعتباره نقلاً وظيفياً، بل تكليفاً وطنياً، ومسؤولية مضاعفة تقع على عاتق من أُسندت إليهم مهام النيابة الكلية.

إن ما جرى ليس إعادة توزيع للكوادر، بل إعادة بناء هادئة لعمود فقري في منظومة العدالة، تُدار بعقل الدولة، وتُنفذ بخطة، ويُنظر إليها بوصفها استثماراً وطنياً طويل الأمد، يرسخ الثقة بالإنسان الكويتي، ويؤكد أن العدالة حين تُدار بأيدٍ وطنية واعية، تكون أكثر قدرة على الاستمرار، وأشد صلابة في مواجهة التحديات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-2-9	4	18539

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"العدل": تمديد التقديم لوظيفة "مراقب" حتى 15 الجاري

■ جابر الحمود

أعلنت وزارة العدل أمس عن تمديد فترة التقديم لشغل وظيفة "مراقب" حتى الخامس عشر من فبراير الجاري،كما أعلنت عن فتح باب التقديم لشغل وظيفة "مراقب المنازعات الأسرية والبحث الاجتماعي" بإدارة الاستشارات الأسرية إضافة إلى المراقبات المعلن عنها سابقاً.

ودعت الوزارة الراغبين في شغلها ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قرار وزير العدل رقم (101) لسنة 2025، بإصدار لائحة الشروط والضوابط الإضافية لشغل الوظائف الاشرافية بوزارة العدل والمعدل بالقرار الوزاري رقم (291) لسنة 2025، إلى التقدم بطلباتهم من خلال الموقع الرسمي لوزارة العدل حتى 16 الجاري. وأهابت بالراغبين في التقدم لشغل وظيفة مراقب المنازعات الأسرية، ممن تقدموا سابقاً لشغل مراقبات أخرى، أن يقوموا بإلغاء الطلبات السابقة التي تقدموا بها، وإعادة تقديم الطلب الجديد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-2-9	3	20090

السياسة
AL-SEYASSAH
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قفزة في "التجاري" وهبوط "السكني" والاستثماري"

158 صفقة عقارية بـ 232 مليون دينار في الأسبوع الأول من فبراير

مروة البحراوي

شهد السوق العقاري المحلي نموا لافتا في قيمة التداولات العقارية خلال الأسبوع الأول من فبراير، بزيادة نوعية بلغت 68,2٪ (94,3 مليون دينار)، مع انخفاض كمي طفيف بنسبة 1,2٪ (صفقتين) على أساس سنوي، بإجمالي عدد صفقات بلغ 158 صفقة بقيمة 232,4 مليون دينار مقابل 160 صفقة بقيمة 138,1 مليون دينار في الأسبوع الأول من فبراير 2025.

ووفق التقرير الاحصائي الأسبوعي لإدارتي التسجيل والتوثيق العقاري بوزارة العدل والذي حصلت "السياسة" على نسخة منه، شهدت حركة التداول في الفترة من 1 إلى 5 فبراير الجاري قفزة غير مسبوقة في قطاع عقار المشاتل مسجلا 21 صفقة بقيمة 79,28 مليون دينار، مقابل عدم تسجيل أي صفقات خلال عام 2025 بالكامل، ما يعكس عودة مفاجئة لقطاع خامد لفترات طويلة، بفعل القرارات التنظيمية الأخيرة بشأن استخدام الأراضي في المناطق الصناعية والزراعية وتنظيم البناء في المناطق الزراعية وتحديد نسب التطوير المسموح بها، وتشديد الرقابة على الاستخدام غير القانوني للأراضي في البلاد.

وكعادته، احتل العقار السكني النصيب الأكبر من عدد الصفقات بـ 77 صفقة بقيمة 32,7 مليون دينار مقابل 110 صفقات بقيمة 51,1 مليون دينار في الاسبوع الأول من فبراير الماضي، مسجلا انخفاضا كميا ونوعيا بنسبة 30 و36٪ لكل منهما بفارق 33 صفقة بقيمة 18,4 مليون دينار.

ورغم الارتفاع النسبي في عدد الصفقات العقارية الاستثمارية هذا الأسبوع بنسبة 11٪ بتسجيل 48 صفقة بقيمة 39,90 مليون دينار مقابل 43 صفقة بقيمة 68,7 مليون دينار العام الماضي، إلا أن الانخفاض الملحوظ في قيمة الصفقات بنسبة 41,4٪ (28,74 مليون دينار)، يعكس اتمام صفقات صغيرة إلى متوسطة الحجم.

وفي المقابل، شهد القطاع التجاري طفرة كبيرة خلال الأسبوع الأول من فبراير الجاري مسجلا 12 صفقة بقيمة 80,48 مليون دينار بزيادة عددية تتجاوز 1000٪ ونوعية تتعدى 638٪ مقارنة بتداولات الأسبوع الأول من فبراير العام الماضي والبالغة صفقة واحدة فقط بقيمة 10,9 مليون دينار.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	2026-2-9	7	20090

الوفيـــات

الوفيات

- **صالح علي عبدالله الجبري،** (71 عاماً)، شيع، الرجال: خيطان، ديوان فهد الجبري، ت: 55545557، النساء: خيطان، ق5، ش45، م15.
- **عبدالرزاق السيد عبدالمحسن السيد الطبطبائي،** (97 عاماً)، شيع، الرجال: ديوان الطبطبائي، النزهة، ق1، ش الثعالبي، ت: 60085780، النساء: الروضة، ق1، ش مشاري عبدالرزاق العدواني، م25، ت: 99779809.
- **أحمد عبدالله علي عبدالله،** (71 عاماً)، شيع، الرجال: بالمقبرة، ت: 66676778، 99268883، النساء: بيان، ق6، ش4، ج2، م17، ت: 66445954.

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»